# تحديات البحث والإنتاج المعرفي العربي وتطبيقاتهما الإنسانيات في الجامعات الأردنية مثالاً

*أحمد المجدوبة[1]، وفاء الخضراء[2]*

## ملخص

تسلط هذه الدراسة الضوء على أبرز التحديات التي يُواجهها البحث العلمي والإنتاج المعرفي العربي وتطبيقاتهما المتنوعة على نحو عام، بشيء من التركيز على الحقول الإنسانية في الجامعات الأردنية تحديداً والتي يشبه وضعها وضع العديد من الجامعات العربية. ويأتي التطرق للإنسانيات بالذات التي تحتل الجزء الأول من البحث، ولا سيّما أن للبحث "العلمي" والإنتاج المعرفي فيها خصوصية تُميزها بعض الشيء عن البحث العلمي والإنتاج المعرفي في العلوم الاجتماعية والعلوم عامة، إضافة إلى التراجع الملموس في وضع الإنسانيات وأدائها في العقود الماضية. أما إدخال موضوعي "الإنتاج المعرفي" و"تطبيقاته" في الحديث عن البحث العلمي فمردّه أن النشاط العلمي والمعرفي في الإنسانيات وتطبيقاته المتنوعة، كالتحقيق والتدقيق والتحرير والتفسير والترجمة والتعريب والتنظير والتأريخ والتأليف والأعمال الإبداعية وغيرها، وهي من صلب عمل الدراس المتخصص في الإنسانيات التي لا تقل في أهميتها عن أي نتاج "بحثي" بمفهومه الضيق. ومن هنا فمن الأهمية بمكان إيجاد مسمى ومظلة أعم وأشمل من "البحث العلمي" عند الحديث عمّا يتم في هذا البعد في الإنسانيات. تنتقل الورقة في الجزء الثاني، بعد أن تسرد المعوقات التي أشارت إليها الدراسات، لتسلط الضوء بشيء من التفصيل على مجموعة تحديات وحلول لم تلق العناية الكافية، بناء على تجربة الباحثيْن وعلى استمارة أعدت لهذا الغرض، ومنها: ازدواجية التدريس والبحث، والعبء الأكاديمي الثقيل لعضو هيئة التدريس، والبيئة البحثية الفقيرة، وضعف أكاديمية عضو هيئة التدريس، والإشكاليات الناجمة عن ربط البحث بالترقية، وغيرها من عوامل تجعل من الواقع المحيط بعضو هيئة التدريس مثبطاً ومعيقاً للبحث.

**الكلمات الدالة:** تحديات البحث ،الإنتاج المعرفي العربي ،الإنسانيات ،الجامعات الأردنية البيئة البحثية.

**مقدمة:**

البحث العلمي هو همّ من هموم الجامعات الأردنية على وجه الخصوص والعربية عموماً. فهو اليوم يسبب قلقاً وأرقاً للعديد من المهتمين بأمر التعليم العالي والعاملين فيه، وبالذات القيادات العليا في القطاع التي تتوق منذ سنوات لإحداث نقلة فيه، أو على الأقل تَقدّم جوهري نحو تلك النقلة، وهي لم تنجح باستثناء بعض الإسهامات المتواضعة هنا وهناك. شعور عام بالإحباط يسود القطاع إزاء هذا الأمر بالذات (ياقوت؛ سيار 41؛ الطبيب 100، 105؛ الطائي 128).

وهنالك مفارقة لا بد من الإشارة إليها هنا. فمن جهة، تعاظم الشعور بأهمية البحث العلمي مؤخراً وتعاظمت الضغوطات على مؤسسات التعليم العالي لإنتاج بحث علمي رفيع المستوى وعالي الجودة (Badran et. al. 2). ومردّ ذلك أن البحث العلمي يمكن أن يقدم حلولاً ماديّة ومعنوية للجامعات نفسها ثم لمجتمعاتها المحليّة وللإنسانية (مزريق 323؛ الغامدي والرضاونة 301). كما لا ننسى هنا ارتباط البحث العلمي الوثيق بالتصنيفات العالمية للجامعات، والتي تتنافس جامعاتنا على تحقيق مراكز متقدمة فيها (عبدالعزيز 3)، ولم ينجح منها سوى قلّة قليلة في تحقيق مراكز معقولة أو مقبولة، ولا توجد جامعة، صغيرة كانت أم كبيرة، عريقة أم حديثة العهد، إلاّ وتعلي من شأن البحث العلمي في خطابها وترغب في خوض غماره. وهذا شيء إيجابي. لكن من جهة مقابلة، وفي الوقت ذاته، يصاحب هذا الإعلاء شعور بالقلق من عدم التّمكّن من تحقيق المرجو، وذلك بسبب الكم الهائل من القيود والمثبطات والمعيقات، وبسبب خلل واضح في التفكير الاستراتيجي (مزريق 342؛ الغامدي والرضاونة 314؛ عزيز وبزغاية 1؛ زاهر 102–103)، كما سنبين، وفي الممارسات على أرض الواقع، ومن الأمور التي يؤمن بها الباحثان، بناءً على ما اطّلعا عليه من دراسات وآراء واستناداً إلى تجربتهما في قطاع التعليم العالي، أن جامعاتنا راغبة في البحث العلمي، لكنها ما زالت غير مهيأة تماماً له، أو على الأقل غير مستعدة لفعل كامل المطلوب لتجاوز أزمة أو "عقدة" البحث العلمي.

1الجامعة الأردنية؛ 2الجامعة الأميركية في مادبا. تاريخ استلام البحث 2020/10/9، وتاريخ قبوله 2020/12/28.

 ©2021 عمادة البحث العلمي/ الجامعة الأردنية. جميع الحقوق محفوظة.

ولا بد قبل الخوض في الموضوع من التأكيد على قضيّتين بديهيتين مرتبطتين ارتباطاً عضوياً. الأولى وتتمثل في أنّ من الطبيعي أن تتفاوت نظرتنا إلى إشكالية البحث العلمي في جامعاتنا باختلاف الزاوية التي ننظر منها، وباختلاف المقارنات. فكما علمنا من آينشتاين وتعلّمنا من دراسات ما بعد الحداثة فإن الحقيقة في عالم اليوم نسبيّة (Butler). وإذا ما قارنتْ جامعة أقدم وأعرق وأفضل إمكاناتٍ إنتاجها بإنتاج جامعة أحدث عهداً وأقل إمكاناتٍ فقد تنظر الأولى إلى ما تنتج من البحث العلمي بشيء من الرضا وربما الفخر. وينسحب الأمر على الكليّات والأقسام والبرامج داخل الجامعة الواحدة، فقد يكون الوضع البحثي لكلية أفضل من وضع غيرها، ولقسم أفضل من أقسام أخرى. كما لا ننسى هنا الفوارق الفردية بين الباحثين وتميز بعض الباحثين عن غيرهم، وهنالك باحثون في العديد من الحقول نشيطون على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، وخصوصاً أولئك الذين يعملون ضمن فرق بحثية. ولا يجب بأي حال من الأحوال التقليل من أهمية ما يقوم به هؤلاء، لا بل إن المطلوب هو دعمهم ومكافأتهم والتيسير لهم بكافة السبل.

بيد أن المشكلة تبرز بحجمها الحقيقي – ومن مبدأ النسبية ذاته المذكور للتّو – عندما ننظر إلى إنتاجنا من البحث العلمي ضمن المنظور العالمي. يجمع الباحثون هنا على أن الهوة بين ما تنتجه الجامعات العالمية المتقدمة، كمّا وكيفاً، وما ننتجه نحن هي هوة كبيرة بالفعل. ويبدو الأمر جلياً واضحاً من خلال الأرقام التي تذكرها الدراسات بالتفصيل، فيما يخص عدد الأبحاث وعدد الباحثين ونسب التمويل، وغيرها والتي تظهر تباينات صارخة (الطبيب 100، 101؛ الغامدي والرضاونة 308–311؛ الندوي 7–11؛ البرغوثي وأبو سمرة 1137–1140).

وتبدو الفوارق واسعة جداً، وأحياناً صادمة. في خطاب له في الجامعة الأردنية في تشرين الثاني 2009، ذكر العالم المصري أحمد زويل، المهتم والمتابع لوضع البحث العلمي في العالم والعالم العربي، أرقاماً ومؤشرات حول البحث العلمي العربي مقارنة بما يجري دولياً أذهلت الحضور، خلص منها إلى نتيجة مفادها أن إسهام العالم العربي مجتمعاً في السياق الدولي هو: صفر؛ وأكّد على ضعف الإنتاج البحثي في العالم العربي في مقابلة مع قناة الجزيرة (زويل 2). أمر محبط فعلاً. قد يختلف بعض الباحثين مع أحمد زويل – مع أننا لم نجد دراسات تفعل ذلك – لكن تبقى النتيجة التي يقرها جميع الدّارسين أن البحث العلمي في العالم العربي مقارنة مع المُنتج دولياً غير مُرضٍ على الإطلاق (الطبيب 100،105؛ الطائي 128). ومما يزيد من قلق الجامعات العربية اليوم أن المقارنة أضحت في عصر العولمة دولية أكثر منها محلية أو إقليمية. وإذا أرادت الجامعات الأردنية والعربية أن تنافس الجامعات الدولية المرموقة أو تقترب منها أو تقصر المسافة بينها وبينها على الأقل، فعليها فعل الكثير، على نحو ملموس ومدروس.

وأما القضية البديهية الثانية فهي أن نشاطاً بحثياً ذا قيمة يُجرى في جامعاتنا. الغالبية من الأساتذة يبحثون في مجالات تخصصهم وينشرون ويترقّون بناء على ذلك. يجب أن لا ننسى هنا أن الترقية مرتبطة غالباً بإجراء البحوث. عدد قليل جداً من الأساتذة لا يبحث. ما دام الأمر كذلك، فما المشكلة إذاً؟ الإشكال هو في عدد تلك البحوث ونوعيتها وأثرها. كماً، عدد الأبحاث المطلوب رسمياً، وهدفه الترقية بالدرجة الأولى، قليل بالمقارن مع المرجو (بهاز؛ الطائي 133). فالمطلوب للترقية إلى رتبة أستاذ مشارك هو من خمسة إلى سبعة أبحاث في المعدل، وللأستاذية من ثمانية إلى عشرة. نوعاً، معظم ما ينشر لا يرقى إلى المستوى المطلوب، فالعديد منه "مقالات وليست مؤهلة لأن ترتقي إلى مصاف البحث العلمي" (الطائي 133) ويظهر في مجلات ذات طابع محلي أو إقليمي (ولاسيما في الإنسانيات) ليس لها أثر عالمي، ومعظمه سُلق على عجل. لا بل إن العديد من الأبحاث يفتقر إلى الأثر حتى على المستوى المحلي ذاته. وهنالك مشكلة غير صحية ومزعجة بحق برزت حديثاً على الساحة، ألا وهي توّجه عدد من الباحثين للنشر في مجلات إما تجارية وهابطة (خضر 64–94)، أو مزورة ومختطفة (وحدة النشر العالمي 1–13؛ Grudnlewicz, et. al. 210–212). ومن هنا فإن ما يطالب به دعاة البحث العلمي أمر مختلف تماماً عن الموجود في الساحة.

**هدف الدراسة**

تهدف هذه الورقة إلى إبراز أهم العقبات والتحديات التي تعترض سبيل البحث العلمي عموماً، ومن ضمنها ما يمسّ الحقول الإنسانية تحديداً، استناداً إلى تجربة الجامعات الأردنية وممارساتها، والتي تتقاطع مع تجارب الجامعات العربية وتشبهها إلى حد كبير. تبدأ الورقة، في جزئها الأول، بالتركيز على بعض التحديات التي تخص الإنسانيات بالذات، ومنها إشكالية مفهوم "البحث العلمي" ذاته. تنتقل الورقة بعد ذلك، في الجزء الثاني، لتسرد التحديات التي يواجهها البحث العلمي عموماً، في العلوم والعلوم الاجتماعية والإنسانيات وفي الجامعات الأردنية ومثيلاتها العربية. تلاحظ الدراسة أن معوّقات البحث العلمي، بناء على ما تجد في أدبيات البحث، كثيرة جداً. واستناداً إلى ذلك تقوم بالتّوصّل إلى عدد من الملاحظات تُقدّمها كمنطلقات للبحث عن حلول شافية.

أما في الجزء الأخير، فتتم مناقشة المعوقات الأكثر إلحاحاً وتأثيراً مباشراً والتي لا يمكن إحداث تقدم ملموس في مجال البحث العلمي والإنتاج المعرفي (سواء في الحقول الإنسانية أو العلمية) دون معالجتها، وذلك وفقاً لاستمارة أُعدّت لهذا الغرض.

**منهجية الدراسة**

هذه الدراسة استقرائية وصفية وناقدة منبثقة من واقع ما يتم في جامعاتنا. تستند، بداية، إلى تجربة الباحثيْن في التدريس والبحث في عدد من الجامعات الأردنية والعربية والعالمية لفترة غير قصيرة. كما تستند إلى العديد من الأبحاث المتوافرة للباحثيْن والتي تعالج تحديات البحث في العلوم والإنسانيات، كما يظهر في متن الدراسة. وتستند، علاوة على ذلك، إلى استطلاع أجراه الباحثان، استُمزج فيه خمسون عضو هيئة تدريس في عدة جامعات أردنية وعربية من الحقول الإنسانية.

**التحديات الخاصة بالإنسانيات**

قبل التعرض لأهم التحديات التي تمسّ الإنسانيات بالتحديد، لا بد أولاً من التّعريف بالإنسانيات سريعاً، وثانياً إبراز أهم سمات "البحث" فيها والتي تُميّزها في عدة أبعاد عن سمات البحث في غيرها من الحقول. بالنسبة للأمر الأول، فهنالك بعض الاختلافات في تحديد الحقول والميادين التي تندرج تحت مظلة الإنسانيات، إذ يتقاطع بعضها مع بعض الحقول الاجتماعية (علوي 1). لكن يتفق معظم الدارسين على أنها تشمل ما يلي: الآداب واللغات والفلسفة والتاريخ والأديان والفنون والموسيقى والدراسات الثقافية والعديد من التفرعات المرتبطة بتلك الحقول أو التخصصات المشتركة بينها، مثل الدراسات النسوية والجندرية والأمريكية والأوروبية ونظريات الفهم والتفسير والخطاب (الهايشة؛ علوي 2).

وأما بالنسبة للأمر الثاني، فإن "البحث" في الإنسانيات يتقاطع ويتشابه مع البحث في العلوم والعلوم الاجتماعية في العديد من الأوجه؛ وهذا أمر يجب التأكيد عليه حتى لا يظنّ البعض أنّ الإنسانيات تقف في خندق والعلوم في خندق آخر، كون عمليّة البحث عموماً تعتمد على عدة عمليات عقلية وإجرائية مشتركة، مثل الملاحظة والفحص والتمحيص والتحليل والاستنتاج والاستنباط والمقارنة والاستناد إلى الشواهد والدلائل والفهم والتصنيف والترتيب والتنظيم والتطبيق والتوثيق وغيرها (علوي). يضاف إلى ذلك أن هنالك أبحاثاً بَيْنيّة يمكن أن تُجرى في حقول ومواضيع مشتركة بين الإنسانيات من ناحية وكل من العلوم الاجتماعية والعلوم من ناحية أخرى، من منطلق بيْنية الحقول (عبدالرحمن 429)، وهذا تطور مهم في مجال الأبحاث المشتركة لا بد من التنبه له. ومع ذلك فإن هنالك خصوصية لما نرغب بتسميته هنا "النشاط البحثي والنّتاج المعرفي" في الإنسانيات، والذي قد لا يغطّيه مفهوم "البحث العلمي" الضيق، الذي يعبّر عما يدور في العلوم والعلوم الاجتماعية في المقام الأول، كما سنبيّن.

والسّمة العامة للنشاط البحثي والنتاج المعرفي في الإنسانيات أنه، أولاً، نشاط فردي في معظمه، يقوم به في العادة شخص متخصص بمفرده، لا فريق بحثي يضم عدة أشخاص، كما هي النزعة الآن في العديد من العلوم. ومن هنا تجد في معظم الحقول الإنسانية أن أشهر الدراسات، من كتب أو أبحاث أو حتى تطبيقات، تُنسب إلى دارسين قاموا بها منفردين. وهذا أمر بديهي ومعروف للمتخصص في الإنسانيات. ففي مجال النشاط البحثي في الأدب، على سبيل المثال، نلاحظ أن أهم الأعمال النقدية والتحليلية والتفسيرية والنظرية أجراها نقاد بجهد منفرد. وينطبق هذا ليس على الأدب العربي فحسب، بل على الأدب الإنجليزي والآداب العالمية. وذات الشيء ينسحب على الفلسفة والموسيقى والفنون ودراسات الأديان والدراسات النسوية والثقافية وغيرها. فردية الأداء هي السمة الغالبة هنا؛ أمّا بالنسبة للفرق البحثية فهي قليلة مع أنّ فكرتها بدأت مؤخّراً تلقى استحساناً.

يُضاف إلى ذلك، ثانياً، أنّها دراسات في جوهرها ابتكارية إبداعية خلاقة نوعيّة، أكثر منها تقريرية تجريبية كشفية استثمارية كميّة. وهي تقوم على توليد الفكرة أو الأطروحة الجديدة عن طريق القراءة الدقيقة للنص والتفكير الناقد والتحليل والتمحيص والاستنباط والبلورة والمقارنة والتمثيل، مستندة إلى قوة العقل والإدراك والملاحظة والربط والتذوق ضمن سياقات وآفاق رحبة. ونؤكّد هنا على أنّ الخلاصة النّاجمة عن هذه العمليات الذهنية المتّقدة هي بالدرجة الأولى نتاج تفاعل العقل مع النصوص أو الأعمال وما كتب حولها أو النظريات، دون وجود أدوات مادية أو مخبرية أو بشرية وسيطة في غالب الأحيان. والتركيز في إخراج الدراسة أو المنتج يقوم، إضافة إلى توليد الفكرة، على فنّ عرضها وبلورتها وإقناع القارئ أو المستقبِل بها عن طريق الحُجّة والمنطق والبرهان، فتكون أهمية الشكل هنا كأهمية المضمون ذاته. ولا تُقدَّم الفكرة الجديدة على أنها "حقيقة" لا يشك فيها أو اختراع لا تشوبه شائبة، بل على أنها – نسبياً – إما أقرب من غيرها للحقيقة أو مساوية لقراءات أو تحاليل أخرى تُثري المعنى، منطلقة من زاوية أو أكثر لم يتمّ النظر منها من قبل للنص أو العمل. تعدّدية المعنى، لا أحاديته أو الإجماع بشأنه، واختلافه باختلاف الزاوية المنظور منها إليه أمر

أساسي في الإنسانيات (علوي 2–6).

أما ثالثاً، فإنّ مردود البحث في الإنسانيات في أغلبه غير محسوس، بعكس البحث العلمي والذي للعديد منه انعكاسات أو نتائج عملية تطبيقية محسوسة مباشرة، يلمس الناس آثارها بيسر وسهولة وشيوع: كأبحاث الأمراض في حقل الطب، أو الأدوية في الصيدلة، أو الأبحاث الزراعية والهندسية، وغيرها. معظم الأبحاث في الإنسانيات هي قراءات أو تفاسير أو أطروحات عقلية مجردة. هي مهمة جداً للمجتمعات البشرية، بأهمية ما يجري في الطب والهندسة وغيرها من الحقول العلمية، لكن المجتمع لا يلحظ آثارها بسهولة.

وهذا يقودنا إلى التحدي الأول فيما يخص الإنسانيات، ذلك أن فردية البحث من ناحية واشتماله على البعد الابتكاري والخلاّق في الشكل والمضمون من ناحية أخرى، ولامحسوسيّة مردوده من ناحية ثالثة، تخلق ضبابية وغموضاً، وأحياناً عدم فهم، حول ماهية البحث الإنساني ومنهجيته ومنتجه وأهميته لدى مؤسساتنا التي ترى عملية البحث العلمي من منظور العلوم والعلوم الاجتماعية بالدرجة الأولى. وينجم عن عدم الفهم هذا ظلم لباحث الإنسانيات يتمثل في عدم الجدية في النظرة إلى ما يقوم به، تصل أحياناً حد الاستخفاف والتمييز السلبي، علاوة على إغفال الكثير من همومه ومطالبه عند سنّ التشريعات والقرارات المتعلقة بالتمويل والحوافز والترتيبات الإدارية والأكاديمية المختلفة. غياب الجديّة في النظرة إلى عمليّة البحث في الإنسانيات وإلى أهميّة مُنتجها، والتي تعود جذوره إلى الفرز الجائر بين المسارين العلمي والأدبي في أواخر المراحل المدرسية الذي يرفع من شأن المسار الأول ويقلل من شأن الثاني، هو معوّق حقيقي يعاني منه العديد من الباحثين في الإنسانيات، وهو يؤثر سلباً على روحهم المعنوية ويخلق جواً من الشعور بعدم الأهمية والإحباط والتهميش، لا بل إنّ العديد داخل مؤسساتنا ذاتها ينظرون للإنسانيات كأن لا بحث يُجرى فيها. يضاف إلى ذلك التراجع العام في أداء الكليات الإنسانية ومكانتها الذي حصل منذ مدّة، والذي يصفه البعض على أنه أزمة حقيقية (Dallal 134–141).

وأما التحدي الثاني فيرتبط بعدم كفاية أو شمولية أو حتى ملاءمة مصطلح "البحث العلمي" ذاته، والذي يُغطّي ما يجري في العلوم والعلوم الاجتماعية وجزءاً مما يتم في الإنسانيات، لكنه يستثني الكثير من النشاط البحثي والمعرفي الذي يجري في الإنسانيات. والإشكال هنا ذو بعدين، واحد يتعلق باستخدام كلمة "العلمي" بدلاً من "البحث" فقط، ذلك لأن العديد من الأبحاث التي تجرى في الإنسانيات، كما أسلفنا للتو، ليست "علمية" إجرائية بالمعنى الفني للكلمة (علوي 2–6) إنما ابتكارية وخلاقة في شكلها ومضمونها؛ والآخر يتصل باستثنائه أو تجاوزه لكثير من النشاط النّصّي والمعرفي المهم الذي يتم في الإنسانيات. ماذا عن الترجمة، على سبيل المثال؟ المجتمعات العربية غير مُنتجة للمعرفة في معظم الحقول، إنّما هي مُستهلكة لها. تُكتب المعرفة وتُنشر في العديد من اللغات الأجنبية، وعلى رأسها الإنجليزية. ونحن بحاجة للترجمة لإيصال المعرفة لمن لا يجيدون اللغة الإنجليزية أو غيرها. هل يمكن أن يُعدّ الأستاذ الجامعي المُبدع في الترجمة والمُكرّس لها وقتاً كبيراً "باحثاً"؟ هل تَقبل جامعاتنا بأساتذة جامعيين لا يفعلون شيئاً سوى ترجمة المعارف العالمية المهمة، أو العكس – فمن المهم أيضاً ترجمة أمهات الكتب عندنا للغات الأخرى؟ لغاية الآن، هذا الأمر غير مُتحقق في معظم الأحيان، رغم اعتراف الباحثين بأهمية الترجمة في دعم البحث العلمي نفسه (عبدالرحمن 439). ثم ماذا عن تحقيق الكتب وتحرير النصوص وتفسيرها؟ وماذا عن الأعمال الإبداعية؟ هل يمكن لأستاذ جامعي أن يترقى بناء على إبداعاته في الشعر والرواية والقصة القصيرة لوحدها، مثلاً؟ الترجمة والتحقيق والتحرير والتفسير وإنتاج الأعمال الإبداعية تتطلب وقتاً وجهداً وموهبة ربما تفوق أهمية البحث العلمي، لكنها لا تُعار الاهتمام الكافي ولا يُنظر إليها على أنها قيّمة، من وجهة نظر "بحثية". من هنا نقول إن مصطلح البحث العلمي مُختزَل ومُختزِل وقاصر ويعبّر، على الأغلب، عن نشاط شريحة واحدة من أعضاء هيئة التدريس، ويهمل نشاطاً موازيا ومساوياً لشريحة أخرى.

والتحدي الثالث يتمثل في إشكالية الكتاب البحثي، مقابل المقالة البحثية. التركيز في النشاط البحثي الإنساني عالمياً هو على الكتاب أكثر منه على المقالة، بعكس ما يتم عندنا حيث الأهمية هي للمقالة البحثية. معظم الباحثين المميزين في الإنسانيات في الجامعات العالمية المرموقة يُعرفون بكتب بحثية في حقولهم ترتبط بأسمائهم ويشتهرون بها، ولا يُعرَفون – كما هو شائع في التخصصات العلمية عندنا – ب"عدد" مقالاتهم البحثية. وهذه الكتب لها قواعد صارمة جداً في التحكيم والنشر، أصعب وأكثر صرامة من تحكيم المقالات البحثية، وهي تأخذ وقتاً أطول. لعل جزءاً من المشكلة عندنا يكمن في سهولة نشر الكتاب وبالتالي عدم مصداقية ومهنية العديد من الكتب التي تنشر (زاهر 99)، سواء في الإنسانيات أو غيرها. لكن هذا أمر يُمكن التغلب عليه ويمكن أن توضع له قواعد تحكيم واعتماد صارمة، وهي بحاجة إلى جهد على المستويين الوطني والعربي. ويُمكن للمؤسسة الجامعية ذاتها أن تضع قواعدها التي تحكم الأمر. لكن حرمان الباحث العربي في الإنسانيات من فرصة الكتاب البحثي الرصين، والتقليل من أهميته عند

الحديث عن الإسهام البحثي، لهو أمر سلبي يؤثر على جودة الإنتاج البحثي في الإنسانيات وشموليته وسعة مخزونه.

وأما التحدي الرابع، والذي يؤثر على بعض الحقول الإنسانية فله علاقة ب"عالمية" الأبحاث. التوجه العام في جامعاتنا هو نحو البحث العلمي المنشور في المجلات العلمية "العالمية" المصنفة والمفهرسة والتي للأبحاث المنشورة فيها نسب إشارة واستشهاد واقتباس وفهرسة عالية. والهدف هنا، من ضمن أهداف أخرى، أن يكون البحث رصيناً ومؤثراً في الساحة الدولية وأن يجلب للباحثين من جامعاتنا وجامعاتنا ذاتها صيتاً وشهرة عالميتين تُحسّن من ترتيبهم وترتيب الجامعات في التصنيفات الدولية. وهذا أمر مهم، بل مطلب ملحّ، وبالذات في مرحلة العولمة والتي تفرض أن يكون لباحثينا وجامعاتنا حضور دولي. الإشكال هنا هو في العديد من أبحاث الإنسانيات الجيدة التي يجريها باحثونا والتي إما أن تكون لها صبغة وأهمية محلية فقط أو أن تكتب باللغة العربية وبالتالي يصعب أو يستحيل نشرها في مجلات عالمية الطابع والاهتمام. بالنسبة لهؤلاء فإن تحدي النشر في مجلات عالمية تصدر بالدرجة الأولى باللغة الإنجليزية أو لغات دولية أخرى غير العربية هو تحد حقيقي، لا بل إنه يشكل عقبة كأداء للعديد منهم. لا يوجد إشكال كبير للباحثين في اللغات الأجنبية عندنا أو الدراسات النسوية أو الجندرية أو غيرها من حقول إنسانية لها صلة بالعالمية، وبالذات المتمكنين منهم من اللغة الإنجليزية أو اللغات الأجنبية الأخرى. المشكلة الكبرى هي فيمن يكتبون الأبحاث باللغة العربية، والذين قد لا يجيدون غيرها، ويكتبون في مواضيع على درجة كبيرة من الأهمية لمجتمعاتنا أو ثقافاتنا لكنها لا تهم المجتمعات والثقافات الأخرى. ومما يزيد من معضلة هؤلاء أن العديد من المجلات العربية التي ينشرون فيها غير مفهرسة أو مصنفة، مع أنها مُحكّمة، وهي – بالطبع – غير واسعة الانتشار في العالم، رغم سعة انتشارها عندنا.

**التحديات العامة**

كُتب الكثير عن التحديات العامة والتي تخص الحقول كافة، بما في ذلك الإنسانيات. فلم يدع الباحثون الأردنيون والعرب بُعداً إلا وسبروا غوره. على سبيل المثال، تُبرز دراسة واحدة فقط أجريت حول "معوقات" البحث العلمي التي تواجهها عضوات هيئة التدريس الإناث في جامعتي الملك سعود والإمام محمد بن سعود أكثر من ثلاثين معوقاً، بدءاً من الأعباء التدريسية والإدارية الثقيلة المنوطة بهن، ومروراً بشح المراجع والمصادر البحثية، وانتهاء ببيئة البحث المثبطة (العبد اللطيف). وإذا كان هذا هو الحال في جامعتين اثنتين فقط وبخصوص عضوات هيئة التدريس الإناث، فماذا سيكون الحال عليه بالنسبة للباحثين الذكور والإناث في كل الجامعات العربية؟ لا بد وأن تكون المعوقات لا حصر لها، كمّاً وكيفاً. وفي دراسة بعنوان "نحو استراتيجية فاعلة لضمان الجودة في البحث العلمي بالوطن العربي" يورد الطائي عدداً كبيراً من التحديات ترتبط بموضوع الجودة. وفي دراسة أخرى حول "ضمان جودة البحث العلمي في الوطن العربي" يورد الطبيب تحت بُعد تحدي "الباحث والمؤسسة التعليمية" ستة عشر بنداً يشكل كل منها تحدياً بذاته (108– 109)، وتحت تحدي "الجانب المالي والإداري" خمسة وعشرين (109–110). أما كوثر رزق، فتورد في دراسة لها بعنوان "ضمان جودة البحث العلمي العربي بين الواقع والتطبيق"، ثمانية وعشرين تحدياً، وتسعة وعشرين حلاً، وثماني عشرة توصية (837–840). كما وهنالك، من جهة أخرى، دراسات على جامعات بعينها، مثل دراسة كاظم والجمالي حول "معوقات البحث العلمي في جامعة السلطان قابوس ..." أو دراسة الجرجاوي وحماد حول "معوقات البحث العلمي في جامعة القدس المفتوحة ..." ودراسات حول حقول بعينها، مثل دراسة المجيدل وشماس حول "معوقات البحث العلمي في كليات التربية". كثيرون من كتبوا عن تحديات البحث العلمي في الجامعات العامة، وهنالك من كتبوا عن الجامعات الخاصة، مثل دراسة أبو رمان.

إن نظرة سريعة إلى ما أبرزه العديد من الدراسات حول التحديات التي تواجه الباحث العربي، وبالذات في السياق الجامعي، تشي بكم كبير منها، وهي تحديات تتّصل بكل بُعد من أبعاد البحث. ونسرد هنا، دون أي ترتيب محدد وعلى سبيل المثال لا الحصر، جملة من التحديات الرئيسة كما أوردها الباحثون، مؤكدين على أن العديد منها يتكرّر في معظم الأبحاث: ضعف التمويل؛ ضعف في التفكير الاستراتيجي والخطط المحددة القابلة للتطبيق؛ تدنّي الدعم المقدم من القطاع الخاص؛ هروب العنصر البشري (هجرة الأدمغة)؛ ضعف قواعد البيانات والمعلومات اللازمة للبحث؛ انخفاض نسبة الباحثين إلى عدد السكان؛ ضعف العلاقة بين البحث العلمي في الجامعات ومتطلبات التنمية والمجتمع؛ غلبة الصبغة الأكاديمية على البحث العلمي؛ الهوة بين البحث العلمي والوحدات الإنتاجية؛ قلة عدد الأبحاث المنشورة؛ نسبة الأمية المرتفعة في الدول العربية؛ عدم وجود بيئة مستقرة تسمح ببحث علمي جاد؛ عدم الاهتمام بالباحث؛ عدم التخطيط الجيد للبعثات العلمية والإيفاد بهدف صناعة باحثين؛ غياب أو ضعف التنسيق بين الجامعات في مجال البحث العلمي؛ ضعف الترجمة من وإلى لغات الدول المنتجة للبحث والمعرفة؛ الفساد الإداري في بعض المؤسسات البحثية؛ انتشار ظاهرة بحوث الرفوف؛ ندرة أو سرّيّة الأرقام في بعض المجالات؛ استخدام الأساليب النمطية في معالجة بعض المشكلات؛

نسبة عالية من معلومات متقادمة تضلل الباحثين؛ قلة المؤهلين في أساسيات البحث العلمي ومتطلبات تطبيقه؛ العقد البيروقراطية؛ جهل "المبحوثين"؛ عدم التوازن فيما ينفق على العلوم والإنسانيات؛ بعض الدول فيها تمويل لكن لا يوجد باحثون؛ غياب القاعدة العلمية والمناخ العلمي؛ ضعف العلاقة بين أضلاع مثلث التعليم والعلم والفكر؛ غياب أو ضعف تفاعل العلماء مع بعضهم؛ ضعف علمية المنهج العلمي في الإنسانيات؛ المجلات البحثية المتميزة؛ تدني جودة البحوث وانتشار المجلات الهابطة والمزورة؛ الدور المثبط للقطاع الخاص؛ تأثر البحوث بالمحيط السياسي والاقتصادي والاجتماعي؛ انتشار مكاتب مشاريع البحوث الجاهزة؛ غياب الأمانة العلمية؛ عدم استقلالية مراكز البحوث والجامعات؛ هبوط الرواتب؛ عدم امتلاك البعض للقدرات البحثية؛ عدم ارتباط البحث بمشكلات المجتمع ؛ عدم إجادة الباحثين للغة الإنجليزية؛ تحدي المكتبات؛ ضعف البنية التحتية للبحث العلمي، اختيار المواضيع الهامشية وتهميش المواضيع الأساسية، إلخ (الطائي؛ بهاز؛ عزيز وبوزغاية؛ الطبيب؛ الندوي؛ زويل؛ الزعبي؛ ياقوت؛ عزيز؛ عبد المطلب؛ عبد الرحمن؛ مزريق؛ كعكي؛ الغامدي والرضاونة؛ الندوي؛ زاهر؛ رزق؛ زويلف والسعايدة، وغيرهم من باحثين تمت الإشارة إليهم في قائمة المراجع). وهنالك معوقات أخرى لا مجال لذكرها هنا.

ثلاث ملاحظات مرتبطة ارتباطاً عضوياً نبديها هنا بخصوص المعوقات العامة هذه.

الملاحظة الأولى، أن الباحثين لم يدعوا تحدياً من التحديات التي تواجهها مؤسساتنا إلا وتطرقوا له ثم أشاروا إلى الحلول الناجعة أو – على الأقل – الخطوات الواجب اتباعها للتوصل إلى حل. ومن هنا فلسنا بحاجة للمزيد من البحث في المعوقات ذاتها، إلا من جانب بلورة بعض الجوانب هنا وهناك، ومن باب إعادة التأكيد على أهمها. فلدينا الآن مخزون معرفي ممتاز نبني عليه في معالجة المشكلة، وهذا ما يجب أن تنصب عليه الجهود في المرحلة المقبلة. المطلوب الآن، وعلى نحو ملحّ، الإتيان بحلول عملية ناجعة وفق استراتيجيات وخطط عمل محكمة وتشريعات وميزانيات مناسبة.

الملاحظة الثانية أنّ كمّ التحديات التي تعاني منه مؤسساتنا هو كم هائل بالفعل، وهذا إشكال بحد ذاته. ذلك أن العديد مما سرد أعلاه ينطبق ليس جزئياً على هذه المؤسسة أو تلك بل كلياً على كل واحدة منها منفردة، إذا ما استثنينا المحاولات القليلة منها. ومن هنا فإن معالجة هذه التحديات وبالتالي إحداث النقلة المرجوة في التعليم العالي ليس أمراً سهلا، وأول المطلوب هو الاعتراف بهذه التحديات مجتمعة وعدم إهمال أي منها. فالمعالجة الجزئية لا تنفع. على سبيل المثال، إذا ركزت الجامعات على موضوع التمويل وتمكنت من التغلب عليه، لكنها أهملت موضوع آهلية الباحثين أو ملاءمة ظروفهم للبحث، فلن يفيد التمويل في شيء حتى لو حصلت الجامعة على أموال أكثر مما تحتاج، فالمال سيذهب هدراً. وموضوع اختزال التحديات، والذي نشهده في العديد من مؤسساتنا، هو ذاته أحد أهم معيقات البحث، فتجد المؤسسة تركز على بعض الجوانب وتهمل الجوانب الأخرى. إذاً النظرة الكلية الشاملة في معالجة التحديات جميعها ودون اختزال أي منها أو حذفه أو إهماله أو تهميشه هي أمر حاسم.

وأما الملاحظة الثالثة، والمتصلة بما ذكر للتو، فتتعلق بأسلوب معالجة هذا الكم الهائل من التحديات. التصدي لها مجتمعة في وقت واحد أمر ممكن من الناحية النظرية، لكنه غير واقعي، لا بل قد ينتج عنه – وهو ما نشهده في العديد من مؤسساتنا – تمييع للمسألة برمتها وإخفاق في المعالجة. ومن هنا فلا بد من أن يُبنى أسلوب المعالجة على مبدأ التخطيط الاستراتيجي الذي يبدأ بتوصيف المشكلات بدقة، ثم تبويبها وتصنيفها ووضعها في جدول زمني وسلّم أولويات يراعي التسلسل في المعالجة من ناحية وتوقيت معالجتها من ناحية أخرى – على مبدأيّ التوالي والتوازي – كما يراعي مبدأ الاستمرارية والاستدامة بحيث لا نتوقف في منتصف الطريق. بمعنى آخر، المطلوب معالجتها كلّها لكن ليس دفعة واحدة، بل وفق خطة وجدول زمني.

**أبرز التحديات والحلول:**

بعد سرد التحديات العامة التي أتت بها الدراسات، نتطرق الآن إلى أبرز المعوقات التي تعترض سبيل معظم الباحثين، من وحي الواقع المعيش ومن وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس المستطلَعين أنفسهم، والتي يجب أن تحتل سلم الأولوية في المعالجة. ورغم بديهيتها وأساسيتها فإنها غالباً ما تُهمل، أو أن المؤسسات تجد صعوبة في إيجاد حلول ناجعة لها بسبب ضغوطات كثيرة عليها تتعلق بالتمويل والبنى التحتية وبنية النظام التعليمي التقليدي. وأبرز هذه التحديات هي:

الأول، ويتصل بازدواجية التدريس والبحث. لا شك بأن التدريس والبحث، من حيث المبدأ، هما مهمّتان أساسيتان من مهام الجامعة، ولا بد لأي جامعة من ممارستهما، علماً بأنه لا ضير – من ناحية مبدئية – في أن تقرر جامعة ما التركيز على التدريس فقط لأهميته في تنشئة الجيل وفي بناء مجتمع واعٍ متحضر وتدع البحث إما للجامعات الأخرى الأقدر أو تعطي أعضاء هيئة التدريس فيها الخيار بين التدريس فقط أو التدريس والبحث معاً (فمن وجهة نظرنا ليس من الحكمة وضع جميع الجامعات في سلة

واحدة). لكننا نفترض هنا، وهذا ما هو حاصل فعلاً، أن جامعاتنا كلها ترغب في التركيز على المهمتين معاً. الإشكال في هذه الحالة وبالذات فيما يخص الجامعات العربية، بعكس الممارسات العالمية الحميدة، أنها تعطي لكل المهمّتين الوزن كلّه في الوقت ذاته، فينجم عن ذلك تصادم واختلالات كبيرة في التطبيق. ذلك أن التركيز على المهمّتين بالتساوي وبالمطلق يؤدي لا محالة إلى عدم استطاعة الجامعة إنجاز المهمّتين بنفس القدر، وبالذات في الظروف الواقعية التي نعيها، مما يعني أنها إما ستُقصّر في الاثنتين معاً أو في واحدة منهما على الأقل. إعطاء عضو هيئة التدريس عبأً تدريسياً كاملاً، وفي ذات الوقت التوقع منه أن ينتج بحثاً علمياً رصيناً، كمّاً وكيفاً، (وهذا ما يحدث في السواد الأعظم من جامعاتنا) أمر شبه مستحيل. ومع ذلك فإن معظم جامعاتنا تكاد تصرّ على ذلك.

والأسلم والأصح والأكثر واقعية أن تُعطى الألوية لواحدة من المهمتين، أو بمعنى أدق أن تُقدم واحدة على الأخرى، حسب معادلة مبنية على مبدأ النسبة والتناسب، بناء على قرار استراتيجي منبثق من رسالة الجامعة ورؤيتها. نسارع إلى القول هنا إن وضع المهمتين مرتبتين في سلم أولويات (ضمن أولويات الجامعة الأخرى) ووفق سلسلة نسب محددة، لا يعني بأي حال من الأحوال الاهتمام بواحدة وإهمال الأخرى. كلا، فالهدف هو ضمان تكريس الجهد المناسب لكل منهما حسب درجة أهميتها ولضمان تحقيق نسبة النجاح المرغوب فيها. وللتوضيح، فالمطلوب من جامعة ما أن تخصص نسبة من الجهد المؤسسي للبحث ونسبة أخرى للتدريس، على مستوى كل عضو هيئة تدريس أو أعضاء هيئة التدريس في البرنامج الواحد مجتمعين أو على مستوى كامل أعضاء هيئة التدريس في الجامعة. فإذا كانت الأولوية للتدريس، تخصص له الجامعة، على سبيل المثال، 70% وللبحث 30%، وإذا كانت الأولوية للبحث، فتعكس المعادلة. وبالطبع قد تكون المعادلة 80% إلى 20% أو 60% إلى 40%، أو حتى 50% إلى 50%. فيما يخص عضو هيئة التدريس الباحث، هذه النسب تنعكس على عبئه التدريسي/البحثي. ونشير هنا، وهذه فكرة نقدمها كمقترح، إلى أنه كما نتحدث عن عبء دراسي لعضو هيئة التدريس، يجب أن نتحدث عن عبء بحثي أيضاً (وهذا أمر لا يكاد يذكره أحد) – إذا أردنا أن يُؤخَذ البحث على محمل الجد. المشكلة الموجودة حالياً في معظم جامعاتنا، إذا تحدثنا بلغة النسب، أنها تريد تركيزاً على كل واحدة من المهمتين بنسبة 100% (وليس 50% و50% كما قد يتبادر للذهن)؛ وهذا أمر مستحيل، نظرياً وعملياً. ومن هنا يأتي التقصير والفشل في أداء المهمّتين في معظم الأحيان ولجوء عدد لا بأس به من أعضاء هيئة التدريس، تحت ضغط عامل الوقت والانشغال بمهام عديدة والرغبة بالإيفاء بمتطلبات الترقية وغيرها، للنشر في مجلات تجارية أو هابطة أو وهمية ومزورة. المبدأ الواجب التأكيد عليه هنا أنّ نسبة النجاح في الأداء ترتبط طردياً وإيجابياً بزيادة نسبة الجهد المكرّس، وعكسياً وسلبياً بنسبة نقصانه.

الثاني، ويرتبط بوضع عضو هيئة التدريس، وهو الركيزة الأساسية في البحث. باختصار عضو هيئة التدريس في جامعاتنا مثقل بالأعباء، ومهمّشة مكانته. لن نتحدث عن البعد الثقافي والمجتمعي، المختلف جوهرياً عن الأبعاد الثقافية والمجتمعية لمعظم الباحثين العالميين من حيث الثقل وحجم المسؤوليات، بحكم الارتباطات العائلية والمجتمعية الجمة والتي تأخذ حيزاً لا يستهان به من وقته. تركيزنا هنا في المقام الأول على وضعه داخل المؤسسة الجامعية. ونبرز أول ما نبرز ما نسميه العبء "الأكاديمي" (أو حتى عبء المهنة)، وليس العبء التدريسي كما يطلق عليه غالباً. فالعبء الأكاديمي، والذي يكون العبء التدريسي جزءاً منه، كبير؛ فهو يشمل إضافة إلى التدريس ومراقبة الامتحانات والتصحيح والساعات المكتبية، أعمالاً إضافية أخرى تفوق في حجمها مجتمعة حجم العبء التدريسي، والذي هو كبير أيضاً. ومنها، على سبيل المثال لا الحصر، الإرشاد الأكاديمي، وعمل اللجان التي لا حصر لها، والمجالس، والمهام الإدارية، إضافة إلى الأعمال البيروقراطية الجمة التي يتعامل معها عضو هيئة التدريس، ناهيك عن عدد الطلبة في الشعب، وغير ذلك. وهذا العبء بوضعه الحالي لا يتيح لعضو هيئة التدريس إجراء البحث العلمي المرجو (كعكي 104). وإذا ما أرادت المؤسسات أن يقوم عضو هيئة التدريس بالنوع والكم المنشود من الأبحاث، فلا بد من إعادة النظر، على نحو جاد، في العبء، بحيث يُخفّض بنسبة تتناسب طردياً أو عكسياً مع المطلوب. والتجارب العالمية في هذا المضمار كثيرة.

وهنالك ضمن بُعد عضو هيئة التدريس في السياق المؤسسي جوانب أخرى مهمة. منها البيئة البحثية، أو ما يمكن تسميته على نحو أدق الحاضنة البحثية، والتي هي غائبة إلى حد كبير في مؤسساتنا. حتى يكون هنالك بحث علمي نشط ورصين لا بد من توافر المناخ البحثي لعضو هيئة التدريس (زويل 3؛ الغامدي والرضاونة 314)، وبالذات زملاء مثابرون على البحث يتفاعل معهم. مهم وجود بيئة جمعية تنافسية محفزة ومشجعة على البحث. فالبحوث لا تتم في مختبرات أو مكتبات منعزلة، إنما هي ناجمة عن أجواء تتولد فيها الأفكار والتساؤلات والنقاشات الجادة وتتلاقح، وهذا ما نقصده بالحاضنة. ويتصل بذلك ما يمكن تسميته بمورفولوجيا البحث. فالبحث، وبالذات في الإنسانيات، لا بد من أن يمر في عدة مراحل ويبنى على عدة عمليات، منها استلهام الفكرة، ثم تدوينها

بشكل مبدئي، ثم دراسة كافة ما يتصل بها في أدبيات البحث من أجل التأكد من أصالتها وجدتها ومن أجل رسم علاقاتها مع ما يتصل بها بدقة، ثم مناقشتها مع الأقران، ثم عرضها في ندوات أو مؤتمرات، ثم بلورتها بتفاصيلها الدقيقة، وإعادة صياغتها معنىً ومبنىً ولغة؛ ثم إخراجها في حلّة ملائمة. في العديد من جامعاتنا لا تتوافر هذه الأجواء والآليات، لا بل إن معظم أعضاء هيئة التدريس إما يعزفون عن مناقشة أعمالهم وتبادل الأفكار حولها أو أنهم يعملون بصمت وأحياناً خلسة، فتأتي أبحاثهم غير ناضجة وغير مكتملة، مفتقرة إلى هذه المورفولوجيا. باختصار شديد الأجواء غير مشجعة على البحث وغير محفزة، ومعظم الناس يبحثون من أجل تحقيق شروط الترقية (الغامدي والرضاونة 315). فالثقافة البحثية شبه غائبة.

ويضاف إلى ذلك أن العديد من أعضاء هيئة التدريس لا يتمتعون بالصبغة الأكاديمية المرجوة، وهذه ظاهرة صارت تستفحل مؤخراً. العديد من هم عابرون للوظيفة، غير موطّنين فيها. فشهادة الدكتوراه، إضافة إلى كونها شرطاً لوظيفة الأستاذ الجامعي، إنما هي من وجهة نظرهم خطوة باتجاه مناصب "أعلى"، إما في المؤسسة ذاتها أو في مؤسسات الدولة والمجتمع. هذا أمر واقع ويحدث كثيراً، فشهادة الدكتوراه والوظيفة الجامعية أضحتا – مع الأسف – خطوة نحو الوزارة أو الإدارة. وحتى الذين يرغبون بالبقاء كأعضاء هيئة تدريس وينذرون أنفسهم للتدريس أو البحث أو كليهما معاً، فينظر إليهم على أنهم في أسفل الهرم الوظيفي، حتى لو ترقوا لرتبة أستاذ. لقد خلقت العديد من جامعاتنا وضعاً هرمياً وظيفياً، أعلت فيه من شأن الإداري (رئيس القسم والعميد ونائب الرئيس ورئيس الجامعة)، وقللت من شأن الأكاديمي (عضو هيئة التدريس المدرس/الباحث) (زويل 5). لا بل يُنظر إلى من لا يصير رئيس قسم أو عميداً أو خلافه في غالب الأحيان على أنه "فاشل". خطأ استراتيجي بنيوي حصل فغيّر الوضع الوظيفي من الأفقي إلى الهرمي العمودي. الأصل أن يكون الأستاذ هو أعلى "وظيفة" أكاديمية في الجامعة ومن أرقاها في المجتمع، وربما كان هذا صحيحاً في وقت مضى، وربما ما يزال موجوداً في بعض البؤر هنا وهناك. لكن على نحو عام هيمن الهيكل الوظيفي على الهيكل الأكاديمي. لا بل إن بعض الجامعات تُخاطب الأساتذة على أنهم "موظفون" وتشير إلى من هم "أعلى" منهم وظيفة على أنهم رؤساؤهم. وسبّب ذلك هجرة الأساتذة من الوظيفة إلى الإدارة.

ناهيك عن فقر البنية البحثية المكتبية والمصادر البحثية ولوازمها.

الثالث، ويتعلق بربط البحث بالترقية. ومفارقة قد تبدو مستغربة لا بد من التّنبه لها. من حيث المبدأ، فإن اشتراط القيام بالأبحاث من أجل الحصول على الترقية أمر منطقي ومهم، حيث إن القيام بالأبحاث يُوسّع مدارك أعضاء هيئة التدريس ويُطوّر معارفهم ويُحدّثها (البرغوثي وأبو سمرة 1134)، إضافة إلى إسهام الأبحاث ذاتها في المجالات المجراة فيها. ولولا ربط الترقية بالأبحاث لتخلى عدد لا بأس به من أعضاء هيئة التدريس عن البحث. يضاف إلى ذلك أن اعتماد البحث كأساس للترقية يدعم البحث العلمي ويساهم في دفع عجلته إلى حد ما. هذا أمر وجب التأكيد عليه، على نحو عام.

لكن، بالمقابل وبالنظر إلى ما يتم على أرض الواقع، هنالك إشكالات ناجمة عن هذا الربط وهذا الاشتراط قد لا تصب في مصلحة البحث العلمي المراد في نهاية المطاف. أحد هذه الإشكالات أن الترقية تصبح هدفاً بحد ذاتها، ومن هنا يحاول معظم أعضاء هيئة التدريس الوصول إليها بأقصر الطرق. مما يعني، من ناحية، أن أهمية الترقية تعلو، فتأخذ المكانة الأسمى (الغاية)، على البحث والذي يأخذ المكانة الأدنى (الوسيلة)؛ ومن ناحية ثانية يغلب الكم وعامل الزمن على الكيف، مما يؤثر على نوعية الأبحاث المقدمة، فيأتي معظمها دون مستوى الطموح، ومن هنا فإن بحوث الترقيات لا ترقى إلى مستوى البحث العلمي المنشود الذي يعزز من مكانتنا البحثية عالمياً ومن تحسين تصنيف جامعاتنا، إضافة إلى إسهامنا في إيجاد الحلول للقضايا المحلية والعالمية. ومن هنا لا بد من التفكير من زاوية جديدة خلاقة تُعلي من شأن البحث العلمي وتكافئ الباحث المبدع فيه، كيفاً لا كمّاً، ينتج عنها بحث علمي رصين. وليس المطلوب منا هنا اختراع العجلة فيمكن أن نفيد من الممارسات العالمية الحميدة في هذا المضمار.

ويضاف إلى ذلك حقيقة موجودة على أرض الواقع يرفض الكثير تقبّلها، ألا وهي أن بعض أساتذة الجامعات مبدعون في التدريس، لكنهم إما غير قادرين أو غير راغبين في البحث العلمي. ومن الخطأ في تقديرنا، إما إجبار هؤلاء على القيام بما هم غير راغبين فيه أو غير قادرين عليه – وفي حالات متزايدة الآن إخراجهم من الجامعات إذا لم يبحثوا ويترقوا. يجب أن نتذكر أن التدريس هو من أهم واجبات الجامعات عندنا، وهذه الشريحة من الأساتذة يمكن أن يكون لها إسهام مميز على هذا البعد، إضافة إلى أنهم بتجشّمهم عناء التدريس وأعبائه إنما يخففون على الباحثين الجادين ويمكّنوهم من التركيز على عملية البحث. بالمقابل هنالك باحثون جيدون لكنهم غير موفقين في التدريس. ويتوجب على القائمين على أمر التعليم العالي بالتفكير بصيغة عملية خلاقة تحل هذا الإشكال وتعزز مبدأ تكاملية الأدوار.

**تصنيف التحديات من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس:**

أعد الباحثان استمارة وزّعت على خمسين عضو هيئة تدريس ذكوراً وإناثاً من حقول الإنسانيات ومن مختلف الرتب في عدة

جامعات أردنية وعربية، طلب منهم ترتيب سبعة تحديات (هم وجدوا أنها الأهم بالنسبة لهم) حسب درجة الأهمية، من 1 إلى 5، أي من الأدنى أهمية إلى الأعلى. يبين الجدول الآتي التحديات السبعة الرئيسة تلك ودرجة أهميتها:

| التحدي | النسبة من 5 | الترتيب من حيث الأهمية |
|---|---|---|
| العبء الأكاديمي (تدريس، تصحيح، إرشاد، لجان، أعمال إدارية) | 4.24 | الأول |
| إمكانية النشر في مجلات عالمية | 3.18 | الثاني |
| توافر المصادر والمراجع البحثية الكافية والبيئة البحثية | 3.12 | الثالث |
| الحاجة إلى الدعم المادي | 2.78 | الرابع |
| وفرة المجلات البحثية الرصينة في الحقل وطنياً واقليمياً | 2.68 | الخامس |
| ملاءمة شروط الترقية للبحث الجاد | 2.50 | السادس |
| امتلاك المهارات البحثية اللازمة | 1.58 | السابع |

واضح من الجدول أن العبء الأكاديمي هو التحدي الأكبر بلا منازع، من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس المستطلَعين، حيث احتل نسبة 4.24 من 5، وهي نسبة مرتفعة بفارق واضح عن بقية التحديات. وهذا ينطبق، من وجهة نظرنا، على الغالبية من أعضاء هيئة التدريس بغض النظر عن تخصصاتهم. يأتي بعده في المرتبة الثانية (3.18)، من حيث الأهمية، إمكانية النشر في مجلات عالمية، وهو أيضاً تحدٍ كبير لأعضاء هيئة التدريس في العالم العربي، وبالذات في حقول الإنسانيات. ويأتي توافر المصادر والمراجع والبيئة البحثية في المرتبة الثالثة (3.12). ثم تأتي بقية التحديات بدرجات أقل، آخرها تحدي امتلاك المهارات البحثية، والتي من الواضح أن بعض أعضاء هيئة التدريس (1.58 من 5 ) يفتقرون إليها.

**الخاتمة**

لقد تعرضت الدّراسة بشيء من التفصيل إلى التحديات التي تواجهها الإنسانيات على وجه الخصوص فيما يخص "البحث العلمي"، ومنها ما يتعلق بقصور مفهوم البحث العلمي ذاته وانحيازه لنشاط فئة من أعضاء هيئة التدريس على حساب فئة أخرى، ثم تطرق إلى التحديات العامة التي تواجه الباحث في كافة الحقول ليدلل على كثرتها وتشعّبها وتداخلها، ثم عالج بشيء من التركيز، منطلقاً مما يجري على أرض الواقع، أهم المعوقات التي تحد من أداء الباحثين وتقف دون تميزهم في البحث، وبالذات في حقول الإنسانيات، ومن ضمنها ما يراه أعضاء هيئة التدريس الباحثون أنفسهم بناء على استمارة وزعت بهذا الخصوص.

وأما بالنسبة للحلول، والتي قد يبدو للوهلة الأولى أن الورقة تُغفلها، فإنها جليّة واضحة. فالحلول تكمن في معالجة التحديات، فبإزالة المعيق يأتي الحل. بيد أن الورقة تحدثت، على نحو مباشر وغير مباشر، عن بعض المبادئ التي يجب أن تعتمد في معالجة تلك التحديات.

الأول: يتمثل في إيلاء الإنسانيات عناية خاصة. "البحث" في الإنسانيات مهمل ومهمش إلى حدّ كبير ولا يلقى الاهتمام الكافي، كما أن أبعاده التي تُميّزه عن "البحث العلمي" في الحقول الأخرى لا تؤخذ بعين الاعتبار بما يكفي، سواء في التشريعات أو التخطيط والتمويل أو حتى التقدير من وجهة نظر صاحب القرار، وهذا خطأ استراتيجي لا بد من تصحيحه. فالنشاط البحثي والعلمي في الإنسانيات هو بأهمية البحث العلمي في الحقول الأخرى، إن لم يكن أهم لأنه يتصل بعمق الثقافة وفكرها.

والمبدأ الثاني هو مواجهة هذا الكم الهائل من التحديات وفق خطة ممنهجة وآلية تقوم على ترتيب معالجة التحديات ضمن جدول زمني، بحيث يتم معالجة الملحّ والأهم أولاً، ثم الانتقال التدريجي لمعالجة بقية التحديات، من أجل التوصل إلى ما يسميه زويل "نظام متكامل" (2). وأما معالجتها كلها معاً فقد تكون عملية عبثية.

والمبدأ الثالث هو التّنبّه لما يقوله أعضاء هيئة التدريس الباحثين والذين هم في الميدان ويعون تماماً العوامل التي تحدّ من قدرتهم على البحث، ومن أهمّها العبء الأكاديمي كما بين الاستطلاع.

وبعد، فلن نتقدم قيد أنملة في مجال البحث العلمي، إلا إذا قللنا من التنظير والإنشاء، وبدأنا باتخاذ خطوات عملية وفق رؤية ومنهجية دقيقتين تحسنّ البيئة البحثية وتوفّر للباحث الوقت الكافي والمصادر اللازمة.

## قائمة المصادر والمراجع


أبو رمان، أسعد حماد (2002). "معوقات البحث العلمي التي تواجه الباحث في الجامعات الأردنية الخاصة: دراسة ميدانية"، بحث مقدم إلى مؤتمر المنظمة العربية للتنمية الإدارية للبحوث الإدارية والنشر المنعقد في دولة الإمارات العربية، الشارقة، 2-3.

أبو زيد، أجمد (2004). "الإنسانيات في عصر العلم"، مجلة العربي الكويتية، 1.

البرغوثي، عماد، أبو سمرة، محمود (2007). "مشكلات البحث العلمي في الوطن العربي" مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)، مجلد 15، عدد 2، ص 1133-1155.

البخيت، عدنان، وآخرون (1997). أوضاع البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي، دائرة المكتبة الوطنية، جامعة آل البيت.

الجرجاوي، زياد علي، حماد، شريف علي (2005). "معوقات البحث العلمي في جامعة القدس المفتوحة ودور الجامعة في تطويره"، بحث مقدم لندوة واقع البحث العلمي وآفاق تطويره في جامعة القدس المفتوحة، مدينة رام الله.

الطائي، محمد عبد حسين( 2012). "نحو استراتيجية فاعلة لضمان الجودة في البحث العلمي في الوطن العربي"، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي.

الطبيب، مصطفى عبدالعليم (2013). "ضمان جودة البحث العلمي في الوطن العربي: دراسة تحليلية، المجلة العربية لضمان جودة التعليم العالي، العدد 13، المجلد السادس.

العبداللطيف، لطيفة ( 2008). "معوقات البحث العلمي التي تواجه عضوات هيئة التدريس ومن في حكمهن بجامعة الملك سعود وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الرياض: دراسة اجتماعية وصفية تحليلية"، عمادة البحث العلمي، جامعة الملك سعود.

الغامدي، علي بن محمد و بن راجي الرضاونة، عبدالله (2011). "معوقات تقدم البحث العلمي وأثرها في تخلف المجتمع العربي"، ورقة بحثية قدمت في المؤتمر العربي الأول: الرؤية المستقبلية للنهوض بالبحث العلمي في الوطن العربي، عقد بالتعاون بين المنظمة العربية للتنمية الإدارية وجامعة اليرموك، جامعة اليرموك.

المجيدل، عبد الجليل، شماس، سالم مستهيل (2010). "معوقات البحث العلمي من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية: دراسة ميدانية – كلية التربية بصلالة أنموذجاً"، مجلة جامعة دمشق، المجلد 26، العدد (1+2).

الندوي، محسن (2013). "أزمة البحث العلمي في العالم العربي: الواقع والتحديات"، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية، لندن.

الهايشة، محمود سلامة (2005). مجلة العربي الكويتية، "الإنسانيات في زمن العولمة"، العدد 554.

بهاز، حسين (2013). "البحث العلمي في الوطن العربي: الواقع، المعوقات والتحديات"، المجلة الأفريقية للعلوم السياسية، 12.

خضر، عبد الفتاح (1992). أزمة البحث العلمي في العالم العربي، سلسلة دراسات مكتب صلاح الحجيلان، الرياض، الطبعة الثالثة.

رزق، كوثر إبراهيم (2012). "ضمان جودة البحث العلمي العربي بين الواقع والتطبيق"، المؤتمر العربي الدولي الثاني لضمان جودة التعليم، الجامعة الخليجية في البحرين، 4-5.

زاهر، ضياء الدين(1997). مستقبل البحث العلمي الاجتماعي: رؤية تنموية خليجية، سلسلة إصدارات المجلة التربوية (جامعة الكويت)، إصدار خاص (5).

زويل، أحمد (2015). معوقات البحث العلمي العربي"، نص مقابلة مع قناة الجزيرة.

علوي، حافيظ إسماعيلي (2014). "العلوم الإنسانية في الثقافة العربية"، مجلة الكلمة.

زويلف، مهدي حسن، السعايدة، منصور (1997). "المعوقات التي تواجه الباحث الجامعي في الجامعات الأردنية". مجلة اتحاد الجامعات العربية، العدد (يناير 32)، ص 233-237.

سلمان، رشيد سلمان (1993). أزمة البحث العلمي في الوطن العربي، مجلة شؤون عربية، عدد 75.

عبد الرحمن، مديحة حسن محمد (2010). "البحث العلمي في الوطن العربي: الواقع والمأمول. المؤتمر العربي الثالث – الجامعات العربية: التحديات والآفاق، المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

عبد المطلب، أحمد، محمد، محمود (2010). "البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي: مدخل لتطوير الأداء البحثي في هذه المؤسسات"، المؤتمر السنوي (العربي الخامس – الدولي الثاني)، الاتجاهات الحديثة في تطوير الأداء المؤسسي والأكاديمي في مؤسسات التعليم العالي النوعي في مصر والعالم العربي.

عزيز، سامية، بوزغاية، باية (2012). "المشكلات التي تواجه البحث العلمي في الوطن العربي"، أشغال الملتقى الوطني الأول حول "إشكالية العلوم الاجتماعية في الجزائر: واقع وآفاق"، جامعة ورقلة.

كاظم، علي، الجمالي، فوزية (2004). "معوقات البحث العلمي في جامعة السلطان قابوس ومقترحات حلّها"، المجلة العربية للتربية،

العدد الأول، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، ص ص 45-84.
كعكي، سهام بنت محمد (2011). "تحديات تفعيل البحث العلمي بمؤسسات التعليم العالي"، ورقة بحثية قدمت في المؤتمر العربي الأول: الرؤية المستقبلية للنهوض بالبحث العلمي في الوطن العربي، عقد بالتعاون بين المنظمة العربية للتنمية الإدارية وجامعة اليرموك، جامعة اليرموك، 28-30.
مزريق، عاشور، بن نافلة، قدور (2011). "دور التعليم العالي والبحث العلمي في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستديمة"، ورقة بحثية قدمت في المؤتمر العربي الأول: الرؤية المستقبلية للنهوض بالبحث العلمي في الوطن العربي، عقد بالتعاون بين المنظمة العربية للتنمية الإدارية وجامعة اليرموك.
وحدة النشر العلمي ( 2018). "المجلات العلمية المختطفة"، عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
ياقوت، محمد مسعد (2005). "البحث العلمي العربي: معوقات وتحديات"، المجلة الثقافية، العدد 122.

**References**

Ababna, T. I. (2011). Essentials and Challenges of Scientific Research in the Arab World: Reality and Solutions, Journal of Surra Man Raa, 7(26), 72-86.

Al-Barghouthy, E. A. & Abu Samra, M. A. (2007). Difficulties of Scientific Research in the Arab World, Journal of Islamic University, Humanities Series, 15(2), 1133-1155.

Al-Fara, M. M. (2014). The Difficulties Facing Academic Scientific Research in Colleges of Commerce in Gaza Governorates from the Viewpoints of the Teaching Staff. Journal of the Islamic University, 12(1), 1-33.

Al-Maziny, T. A. & Al-Mazroua, H. M. (2010). Effectiveness of a Proposed Training Program on Action Research Skills and Science Teaching Conceptions Among in Service Science Teachers, Journal of King Saud University, 24(2), 585-618.

Al-Noaimy, T. (1997). Scientific Research and Sustainable Development in the Arab World, Journal of Research in Environment and Sustainable Development, 1(1), 12-16.

Al-Rimawi, Omar & Kourdi, F. (2015). The Scientific Research Obstacles from the Faculty Members' Viewpoint at the Humanitarian Colleges of Alquds University, Basic Education College Journal for Educational and Humanities Sciences, Babylon University, 21, 24-36.

Al-Shaqsy, A. (2006). Impediments to Scientific Research in Higher Education Institutions in the Sultanate of Oman from the Viewpoints of the Academic Administration and Teaching Staff. Unpublished MA Thesis, University of Jordan, Jordan.

Badran, Adnan, Baydoun, Elias, Hilman, John R. Eds. (2018). Universities in Arab Countries: An Urgent Need for Change: Underpinning the Transition to a Peaceful and Prosperous Future. Switzerland: Springer.

Butler, Christopher (2003). Postmodernism: A Very Short Introduction. London: Oxford University Press.

Dallal, Ahmad (2017). The Crisis of the Academic Humanities in the Arab World. Comparative Studies of South Asia, Africa and the Middle East, 37 (1): 134–141.

Grudnlewicz, Agnes e. al. (2019). "Predatory journals: no definition, no defense," Vol 576. Nature: 210-212.

Masri, Munther W. (2009). Policy Process and Education Reform in the Arab World. Mediterranean Journal of Educational Studies, Vol. 14(1), pp. 129-144.

Munir Morsi, Mohammad (1975). Higher Education in the Arab World. Islamic Quarterly; London Vol. 19, Iss. 3: 164.

Tien, F. F. (2007). Faculty research behavior and career incentives: The case of Taiwan. International Journal of Educational Development, 27 (1), 4-17.

# Challenges pertaining to Arab research and knowledge output, and their applications: The example of the humanities at Jordanian universities

*Ahmad Majdoubeh[1], Wafa Alkhadra[2]*

**ABSTRACT**

The study sheds light on the most prominent challenges that Arab scientific research and knowledge output, and their various applications, generally face, with particular emphasis on the humanities fields at Jordanian universities, whose situation is similar to the situation at many Arab universities. The focus on the humanities, which constitutes the first part of the research, stems from the fact that "scientific" research and knowledge output in the humanities have a specific particularity that distinguishes them somewhat from scientific research and knowledge output in the social and hard sciences. It also stems from the noticeable decline in the status quo and performance of the humanities in the past few decades. The inclusion of "knowledge output" and "its applications" in the discussion of scientific research is due to the fact that scientific and epistemic activity in the humanities and its various manifestations are as important as any research output in its narrow sense. The paper moves in the second part, after listing the obstacles pinpointed by the various studies, to shed light on a set of challenges and solutions that have not received adequate attention, based on the experience of researchers and a questionnaire prepared for this purpose. These include the dual role of teaching and research, the faculty member's heavy academic load, the poor research environment, lack of ample commitment to academia, the issues resulting from linking research to the promotion, and other factors that make the context in which the faculty member functions both discouraging and unconducive to research.

**Keywords:** Challenges; Arab scientific research; Knowledge output; Humanities; Jordanian universities; Research environment.

[1]The University of Jordan; [2]American University of Madaba.

Received on 9/10/2020 and Accepted for Publication on 28/12/2020.